أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/04/04م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

تغيّر أمريكي وسعودي تجاه سوريا.. واسرائيل تلوح بحرب على لبنان.. فماذا ينتظر عمّان؟: "تقليص للدور الاقليمي" وتهديد صارخ لمنطقة خفض التصعيد في الجنوب وكلفة بشرية وحربية.. وتحريك ملفات الجوار "الراكدة" بات ضرورياً 3

محلل سياسي روسي: من سيدمّر السعودية؟.. الصين أم أمريكا؟ 5

كلينتون: عملية السلام لا تتقدم وإسرائيل ترى الفلسطينيين ضعفاء 7

البيت الأبيض: ترامب ناقش مع أمير قطر تهديد إيران والنزاع الخليجي 8

ترامب: إذا كانت السعودية تريد بقاءنا بسوريا فلتدفع الفاتورة 9

قمة أنقرة السورية تمهد لتفاهمات جديدة 10

لماذا تكذب واشنطن؟! 15

رجال ترامب الجدد.. لن ينقذوا سوريا 17

تعيين بولتون.. هل سيشكل ترمب حكومة حرب؟ 19

النظام العالمي الليبرالي.. ارقد بسلام! 23

لغز العلاقات الدبلوماسية الأمريكية ـ الروسية 27

ترامب وإيران.. هل ثمّة مواجهة؟ 29

تغيّر أمريكي وسعودي تجاه سوريا.. واسرائيل تلوح بحرب على لبنان.. فماذا ينتظر عمّان؟: "تقليص للدور الاقليمي" وتهديد صارخ لمنطقة خفض التصعيد في الجنوب وكلفة بشرية وحربية.. وتحريك ملفات الجوار "الراكدة" بات ضرورياً

برلين– "رأي اليوم" – فرح مرقه: 3\4\2018

لا ينبغي لتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن الانسحاب من سوريا أن تبعث أي راحة في دوائر صنع القرار الأردنية، خصوصاً والولايات المتحدة هي ضامنة خفض التصعيد في الجنوب من جهة، وهي ذاتها التي تدير العلاقة مع العشائر على الحدود الأردنية من جهة ثانية، كما يفترض أنها شريكة الأردن وحليفته في دعم المعارضة السورية وفقاً لمؤتمر باريس قبل اشهر.

خروج الولايات المتحدة، دون ترتيب مع عمان وتنسيق مسبق معها، يعني بالضرورة تركها إزاء مشاكل عظمى على حدودها الشمالية، ومنها طبعاً وجود ما يعرف بجيش خالد بن الوليد قرب الحدود، وكذلك بعض بؤر المتشددين، بالاضافة إلى معارك وشيكة تتزامن مع التلويحات الاخيرة لقائد الجيش الاسرائيلي بحرب وشيكة (خلال 8 أشهر) ضد جنوب لبنان وسوريا.

المعارك المحتملة، عايشت عمان "بروفاتها" منذ بداية الازمة السورية، حيث وجدت نفسها تستقبل اللاجئين من جهة، و"خردوات الصواريخ والمعدات العسكرية" المتناثرة من جهة ثانية، وكلا الجانبين لا ينبئان بخير بالنسبة للاردن الذي يعاني اقتصاديا وخدماتيا.

تصريحات الرئيس الامريكي في خطابه في اوهايو الخميس والتي جاءت بعد ايام فقط من تسريب صحيفة واشنطن بوست لمحضر مكالمة هاتفية بين الرئيس والعاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، يطالب فيها سيد البيت الابيض السعوديين بـ 4 مليارات دولار لتمويل الخروج السريع لواشنطن من سوريا، تبعتها مباشرة تصريحات لولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان لمجلة "تايم" الامريكية تطالب الولايات المتحدة بالبقاء.

ما قاله الامير بن سلمان تضمن ايضاً تصريحاً عن بقاء الاسد، وهو الامر الذي يعني بالضرورة تبدل كبير وهذه المرة بوضوح في المواقف الدولية والحليفة بصورة اساسية تجاه الجارة الشمالية للاردن، وهذه تتضمن على ما يبدو ترتيبات تجاوزت عمان. حيث وزير الخارجية الاردني أيمن الصفدي يتحدث من

القاهرة عن رغبة أردنية في إدامة منطقة خفض التصعيد الجنوبية ووفقا للتوافق مع الروس والامريكان بينما لا يشير بحال من الاحوال للخطة الامريكية للانسحاب ومفاعيلها.

في المقابل، وبينما تظهر عمان "منهمكة" في المزيد من التنسيق في تفاصيل القضية الفلسطينية، يبدو انها تفلت عمليا الكثير من الخيوط البديلة التي يجب عليها ايجادها في العمق السوري، خصوصا اذا ما قررت الولايات المتحدة الانسحاب من سوريا "فيزيائيا وسياسيا" في ذات الوقت، بينما عمان لا تزال بأقل مستويات التنسيق مع الجانب السوري الرسمي.

انسحاب واشنطن من سوريا يعني بالضرورة توقف العمل بغرفة الموك تماما، كما يعني انهاء مهمة تستخدم الاراضي والقواعد الاردنية، وهذا ما قد يزيد عن كونه يختص بالجيش الامريكي فقط، ويتجاوز ذلك للتحالف الدولي، كما ان ذلك بحد ذاته قد يعني "تقليص" دور الاردن في الاقليم بشكل كبير.

الولايات المتحدة، وعلى ما يبدو من تصريحات الرئيس الامريكي، تستعد للخروج او حتى تلوح به (كنوع من ابتزاز السعودية)، وهذا بحد ذاته يتطلب من عمان وبسرعة تحضير البدائل والعمل عليها، بما فيها التقارب مع النظام السوري واعادة ضخ الحياة في مشروع فتح معبر نصيب– جابر تحت القيادة السورية الرسمية، خصوصا والمزاج العام الاردني اليوم قد يكون اقرب لاستئناف العلاقة مع النظام السوري اكثر من اي وقت مضى، بينما يصر الجانب الرسمي على التحفظ في العلاقة.

التحفظ الاردني، بدا واضحا من الانباء التي تواردت في الايام القليلة الماضية حول سعي بعض الدول، وعلى رأسها العراق، لوقف تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، في الوقت الذي يبدو فيه ان عمان فضّلت الا تكون معنية بالملف.

حلفاء عمان التاريخيون يتبدّلون تماماً بالنسبة للعديد من الملفات، ويصبحون اكثر بعدا عن سياسة الاردن ومراعاة مصالحه، الامر الذي يتطلب بالضرورة مراجعات اردنية سريعة للمواقف الراكدة تجاه ملفات المنطقة، والحوار مع الجوار السوري على رأسها، حتى وان رغبت عمان بعدم التواصل مع اللاعب الايراني البارز في سوريا ولو مرحليا

محلل سياسي روسي: من سيدمّر السعودية؟.. الصين أم أمريكا؟

لندن- عربي21 3\4\2018

تساءل المحلل السياسي الروسي ألكساندر نازاروف، عن الدولة العظمى التي ستقوم بتدمير المملكة العربية السعودية.

نازاروف وفي مقال ترجمته "روسيا اليوم"، قال إن "السعودية ستصبح ساحة لمعركة بين الولايات المتحدة والصين حول القيادة العالمية".

وبحسب نازاروف، فإنه "أيا كان المنتصر فإن السعودية لا يمكن أن تتجنب الخسارات الهائلة التي تهدد وجود البلد بوضعها الحالي".

ولفت نازاروف إلى أن الولايات المتحدة ستصبح أكبر مصدرة للنفط عام 2023، بواقع 12.1 مليون برميل يوميا، فيما تواصل السعودية انخفاضها الحاد في الإنتاج.

وعلى الصعيد الآخر، تعد الصين أكبر مستورد للنفط في العام، "وبفقدان السوق الصينية ستخسر السعودية حتما قسما من دخلها، ومن الناتج المحلي الإجمالي"، وفقا للكاتب.

وأوضح الكاتب أن الصين قبلت تحدي الولايات المتحدة، بالحرب بين الدولار واليوان، وردت على الحرب التجارية بإجراءات مماثلة في مجال الضرائب على البضائع الأمريكية. وتابع: "ولكن الأهم من ذلك هو أن الصين أعلنت قبل أيام أنها تعتزم شراء كامل كمية النفط باليوان مطلقة بشكل مسبق منصتها التجارية الخاصة. وحجم التداول فيها قد زاد مبيعات خام برنت. ومن المتوقع أن تبدأ كل من روسيا وأنغولا وعدد من دول أخرى في استخدام اليوان الصيني في تجارة النفط مع الصين في النصف الثاني من عام 2018".

ورأى نازاروف أن الخطر المقبل على السعودية، هو عدم مقدرتها على المواصلة في علاقة متوازنة مع الولايات المتحدة والصين في آن واحد، ولا بد للمملكة من الاختيار بينهما.

وتابع: "لا تستطيع تحويل نفطها بالكامل إلى الأسواق الغربية فستبعد الولايات المتحدة النفط السعودي. وستفقد السعودية إن تخلت عن السوق الصينية قسما كبيرا من رفاهيتها، هذا ناهيك عن أن الرياض تعاني الآن من مشاكل اقتصادية غير قليلة".

وتساءل: "ما الذي سيحدث للسعودية إن انخفض مستوى الحياة هناك إلى مستوى الحياة في مصر مثلا؟ هل ستتمكن من الحفاظ على الاستقرار الداخلي ووحدة أراضيها؟".

وختم نازاروف مقاله بتساؤلات مثيرة، قائلا: "هل ستتخلى الولايات المتحدة عن السعودية كما تخلت عن الأكراد في العراق وسوريا أو الإسلاميين في سوريا؟ هل يعتبر ما يسمى بالربيع العربي جزءا من مخطط أمريكي لتدمير المنطقة لكيلا تحصل عليها الصين؟ أم سينتظر الرياض بعد احتمال تحول توجهات السعودية نحو الصين مصير سوريا مع تمويل من الولايات المتحدة لمعارضة ديمقراطية مسلحة؟ ولن يكون صعبا على الغرب أبدا اتهام النظام السعودي بشر أخطر من الأسد، وأن يتذكر الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول وحقوق الإنسان".

كلينتون: عملية السلام لا تتقدم وإسرائيل ترى الفلسطينيين ضعفاء

بيت لحم- معا- 4\4\2018

قال الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلنتون ان عملية السلام لا تشهد تقدماً وان إسرائيل ترى الفلسطينيين طرفاً ضعيفاً.

وفي مقابلة خاصة للقناة العاشرة الاسرائيلية، تحدث كلينتون عن محاولات دفع المفاوضات الدبلوماسية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وعن مساعدته شمعون بيرس في السباق الانتخابي ضد نتنياهو.

واضاف": ان المفاوضات لا تزال متعثرة بين الطرفين حتى يومنا هذا".

وقال كلينتون إنه عندما عاد نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام 2009، كان الوضع الأمني بالضفة الغربية يسير بصورة جيدة بفضل أبو مازن، لكن الائتلاف الحكومي الحالي في اسرائيل يرى الفلسطينيين أنهم اضعف من أن يشكلوا ضغطاً عليهم، ويرون بالوسائل الأمنية حلاً. مضيفا"أنه يأمل في يوم من الأيام إن يتحقق تقدم بالعملية السلمية".

وكلينتون الرئيس الأمريكي الوحيد الذي عمل مع أربعة رؤساء وزراء اسرائيليين مختلفين وكان حاضراً في اللحظات الأكثر دراماتيكية، كانت مواجهة شمعون بيرس مع نتنياهو في انتخابات 1996، حيث عمل كلينتون على مساعدة بيرس. وقال "من الإنصاف القول إنني حاولت مساعدة بيريس على الفوز في الانتخابات لأنني اعتقدت أنه كان أكبر مؤيد لعملية السلام ، وحاولت القيام بذلك بطريقة تخدم، في رأيي، مصالح إسرائيل".

البيت الأبيض: ترامب ناقش مع أمير قطر تهديد إيران والنزاع الخليجي

أمد/ واشنطن – رويترز: 3\4\2018

قال البيت الأبيض إن الرئيس دونالد ترامب ناقش مع أمير قطر يوم الثلاثاء التهديد الذي تشكله إيران كما أكد ضرورة تسوية النزاع بين دول الخليج.

وقال البيت الأبيض في بيان "بحث الزعيمان سلوك إيران الذي يزداد تهورا في المنطقة والتهديد الذي تشكله للاستقرار الإقليمي".

وأضاف أن ترامب أكد للأمير "أن من الضروري إنهاء النزاع الخليجي".

وقال البيت الأبيض إن ترامب تحدث يوم الاثنين مع العاهل السعودي الملك سلمان بشأن النزاع الخليجي وبشأن قضايا إقليمية أخرى منها الأوضاع في سوريا واليمن.

ترامب: إذا كانت السعودية تريد بقاءنا بسوريا فلتدفع الفاتورة

السبيل – وكالات 4\4\2018

أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه حان الوقت لعودة قواته إلى الوطن، كاشفا أنه يفكر في هذا الأمر بجدية كبيرة.

وقال ترامب في مؤتمر صحفي اليوم: "مهمتنا الأساسية هي التخلص من داعش. لقد أوشكنا على إنهاء هذه المهمة وسنتخذ قرارا سريعا بالتنسيق مع الآخرين.. أريد الخروج (في سوريا).. أريد أن أعيد قواتنا إلى الوطن".

وأضاف أنه سيعلن قريبا عن قراره بخصوص مصير القوات الأمريكية في سوريا، معتبرا أن التدخل الأمريكي في سوريا مكلف لواشنطن، في الوقت الذي يعود بالمنفعة على دول أخرى، دون أن يحددها.

من جهة أخرى؛ اقترح ترامب أن تدفع السعودية فاتورة القوات الأمريكية الموجودة في سوريا، موضحا في هذا السياق أن الرياض "مهتمة جدا بقرارنا. وقلت، حسنا، كما تعلمون فإذا كنتم تريدوننا أن نبقى فربما يتعين عليكم أن تدفعوا".

ولكن بريت مكغورك المبعوث الأمريكي الخاص للتحالف الدولي، صرح خلال منتدى في واشنطن في وقت سابق من اليوم قائلا "نحن في سوريا لمحاربة داعش. هذه مهمتنا ومهمتنا لم تنته وسنكمل تلك المهمة".

قمة أنقرة السورية تمهد لتفاهمات جديدة

عبسي سميسم العربي الجديد 4\4\2018

مع محاولة النظام السوري وروسيا إنهاء ملف الغوطة الشرقية لدمشق بتهجير مسلحي مدينة دوما، بعد الحديث عن اتفاق مع "جيش الإسلام" لا يزال الأخير ينفيه، يمهّد النظام ومعه موسكو للتوجّه نحو مناطق أخرى، وتحديداً القلمون الشرقي الذي بات مخيّراً بين الحرب أو "المصالحة". ويتزامن ذلك مع تصعيد القصف على إدلب كما حصل أمس وأدى لسقوط ضحايا مدنيين، وتركيز النظام على استهداف المراكز الطبية في تلك المنطقة. كل تلك المعطيات تسعى روسيا ومعها إيران، لتوظيفها سياسياً، وهو الأمر المتوقع أن يحصل اليوم في قمة العاصمة التركية أنقرة، التي ستجمع رؤساء تركيا رجب طيب أردوغان، وروسيا فلاديمير بوتين، وإيران حسن روحاني، بعد لقاء ثنائي جمع الزعيمين الروسي والتركي أمس. وتأتي أهمية القمة الثلاثية اليوم من نوعية الملفات السورية التي ستكون مطروحة، بدءاً بالتطورات في محيط دمشق، وصولاً إلى الموقف الأميركي المستجد الذي أعلن عنه الرئيس دونالد ترامب بقرب انسحاب القوات الأميركية من سورية، في ما بدا محاولة للتحلل من التزام طويل الأمد في الملف السوري، وعكس إرباكاً أميركياً بعد مسارعة مسؤولين أميركيين للحديث عن بقاء قوات بلادهم راهناً في سورية، إضافة إلى التحركات على الأرض وتحديداً في منبج حيث عزز التحالف الدولي بقيادة واشنطن من وجوده، في موازاة موقف أوروبي يعتبر أنه لا يمكن للغربيين الانسحاب قبل القضاء نهائياً على "داعش" والوصول إلى حل سياسي للصراع السوري.

وفيما وضع الرئيس الإيراني، حسن روحاني، الذي غادر أمس إلى أنقرة، القمة الثلاثية التي تعقد اليوم في إطار "استعراض الظروف الراهنة في سورية ومستقبل هذا البلد والبرامج المحددة في هذا الخصوص"، استبق الاجتماع بالتصويب على القوات الأجنبية التي تتواجد في سورية من دون إذن النظام، في إشارة واضحة إلى تركيا من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية. وقال روحاني: "من وجهة نظرنا فإن تواجد القوات الأجنبية في سورية دون الحصول على إذن الحكومة في هذا البلد، هو تواجد غير قانوني، وبما يستدعي وضع حد له".

وفيما عقد اجتماع بين كبار خبراء الدول الثلاث، أمس الثلاثاء، لإعداد الصيغة النهائية لنص مسودة اجتماعي وزراء الخارجية ورؤساء جمهورية البلدان الثلاثة اليوم الأربعاء، كانت وكالة الأناضول قد أفادت بأنه من المنتظر أن يتضمن البيان التأكيد على تطابق آراء الدول الثلاث حيال وقف انتهاكات وقف إطلاق النار بسورية، ووحدة أراضيها، وضرورة مواصلة وقف الاشتباكات.

في ظل هذا الواقع، يبقى مصير القطاع الشمالي من الغوطة الشرقية والذي يضم مدينة دوما ومحيطها، يشوبه الكثير من الغموض، خصوصاً لجهة التوصل لاتفاق يحدد مصير المنطقة ومصير مقاتلي "جيش الإسلام" الذي يسيطر عليها، وذلك بعد أن تمت محاصرته ضمن قطاع جغرافي لا يتعدى الـ12 في المائة من مساحة الغوطة الشرقية، ويقطنه أكثر من 150 ألف نسمة. ومما زاد في ضبابية الموقف نفي "جيش الإسلام" التوصل لأي اتفاق وإصرار قادته على البقاء في مدينة دوما، مقابل تصريحات للنظام السوري والروس يرفضون فيها بشكل قطعي بقاء أي فصيل مسلح في محيط دمشق، والذي تزامن مع خروج حافلات تهجير من دوما نقلت 1200 شخص إلى محافظة إدلب بالإضافة إلى خروج آلاف المدنيين، عبر معبر الوافدين باتجاه مناطق النظام، الأمر الذي فسره البعض على أنه تطبيق لاتفاق لم تعلن تفاصيله.

وأكدت مصادر مطلعة من مدينة دوما أن هناك 21 حافلة انطلقت من دوما ليل أول أمس أقلت نحو 1200 شخص باتجاه مدينة جرابلس في الشمال السوري، ولكن هذه الحافلات لم تنقل أي عنصر من "جيش الإسلام" وإنما كانت تستكمل اتفاق التهجير الخاص بالمنطقة الوسطى، والذي تم بموجبه نقل بعض عائلات عناصر "فيلق الرحمن" بالإضافة إلى عناصر ما تبقى من "جيش الأمة" وعناصر "الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام"، بالإضافة إلى بعض الشخصيات المعارضة وبعض الناشطين الإعلاميين، وبعض الجرحى والحالات الانسانية الصعبة. هذا فيما لا يزال "جيش الإسلام" ينفي توصله لاتفاقٍ مع المفاوضين العسكريين الروس، حول مصير مدينة دوما، مؤكداً أنه يفاوض الجانب الروسي على البقاء في دوما وليس الخروج منها، وذلك بحسب ما ورد على لسان قائده عصام بويضاني، وكذلك بحسب تأكيد رئيس الهيئة السياسية لـ"جيش الإسلام" محمد علوش.

ودخلت أمس الثلاثاء دفعة جديدة من الحافلات إلى مدينة دوما تمهيداً لاستكمال عملية الإجلاء من المدينة، بعد إعلان موسكو مساء الأحد التوصل إلى اتفاق "مبدئي على انسحاب مقاتلي جيش الإسلام" من مدينة دوما، فيما تباطأت العملية أمس جراء "خلافات" بين قياديي "جيش الإسلام"، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وذكر التلفزيون السوري التابع للنظام أمس أن "أكثر من 20 حافلة دخلت باتجاه نقطة تجهيز وتجميع إرهابيي جيش الإسلام وعائلاتهم تمهيداً لخروجهم عبر ممر الوافدين إلى جرابلس". وفي وقت لاحق أفاد التلفزيون عن خروج حافلتين فقط من دوما، فيما كانت عشرات الحافلات الفارغة متوقفة على الطريق الدولي عند أطراف دمشق وفق "فرانس برس". وتحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن خلافات داخل "جيش الإسلام" بين قياديين موافقين على الاتفاق وآخرين متشددين رافضين له. وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لـ"فرانس برس" إن "الجناح المتشدد في جيش الإسلام ما زال على موقفه الرافض لاتفاق الإجلاء".

ويبدو أن "جيش الإسلام" قد فَقَد نقاط قوته العسكرية بعد محاصرته من قبل قوات النظام المدعومة روسياً، ومن غير المتوقع أن تساعده العوامل على الصمود خصوصاً في ظل وجود كتلة بشرية هائلة في المنطقة تشكل عامل ضغط إضافي عليه. كما أن موضوع الأسرى الذين هم بحوزة "الجيش" والذين تتضارب الأرقام حول عددهم بين ألف و300 أسير، لا يُعدّون نقطة تفاوض تؤثر كثيراً في سير المفاوضات في حال كانت هناك إرادة دولية لإنهاء وضع "جيش الإسلام" من الغوطة، وإنما يبقى تفصيلاً تقنياً يمكن الاتفاق عليه. لتبقى نقطة القوة الوحيدة التي يمتلكها "جيش الإسلام" حالياً هي علاقاته السياسية مع محور السعودية–مصر، والتي يبدو أنه يراهن عليه وعلى علاقاته مع الروس، خصوصاً أن اتفاق خفض التصعيد الخاص بدوما تم توقيعه في مصر برعاية "تيار الغد" المدعوم سعودياً والذي يتزعمه أحمد الجربا. الأمر الذي يرجّح مراهنة "جيش الإسلام" على تدخّل سياسي لحل وضعه من دون اللجوء إلى عملية تهجير عناصره خارج الغوطة، إذ يعاني من مأزق حقيقي في حال قبل بالتهجير إلى شمال سورية بسبب عدم قبوله من الفصائل الموجودة في الشمال، وبسبب عدد عناصره الكبير الذي قد يغيّر موازين القوى في أي منطقة يمكن أن يذهب إليها، بالإضافة إلى عدم قبول الروس والنظام بتهجيره إلى منطقة القلمون كونها

المنطقة الثانية التي يعمل الروس والنظام على "تسوية وضعها" وبسبب موقعها الاستراتيجي بالنسبة للنظام والروس.

ويصطدم وضع "جيش الإسلام" بإصرار النظام وإيران على إغلاق ملف دوما بأي طريقة، بما فيها الحل العسكري، في حين لا يزال الروس يدفعون باتجاه تجنّب عمل عسكري في دوما بحسب مصادر من المفاوضين مع الروس، ليبقى مصير المنطقة معلقاً بمقدار التدخّل الدولي لدى الروس، حيث يبدو إلى الآن أن الأمور متجهة لتركها تواجه مصيرها بنفسها.

في غضون ذلك، تثير التحركات الأميركية على الأراضي السورية تساؤلات كبيرة، فعلى الرغم من تأكيدات ترامب أن بلاده ستنسحب "قريباً" من سورية، فإن هذا الاحتمال يبقى مستبعداً ميدانياً في الوقت الحاضر، بحسب ما يرى مراقبون إلى الوضع، بما يعني أن موقف ترامب جاء ليشير إلى عدم نيّة أميركية ببقاء طويل الأمد في الأراضي السورية. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن ترامب أمر بتجميد أكثر من مائتي مليون دولار من الأموال المخصصة لإعادة إعمار سورية، في معلومات لم يتم تأكيدها ولا نفيها رسمياً. وقال مسؤولون لوكالة "فرانس برس" إن تصريحات ترامب لم تكن هفوة ولا خطأ، مشيرين إلى أن الرئيس كان ينتقد منذ أسابيع فكرة الالتزام الأميركي بعيد الأمد أو حتى متوسط الأمد في شرق سورية حيث تنشر واشنطن حوالى ألفي جندي في إطار مكافحة تنظيم "داعش". لكن انسحاب الولايات المتحدة يتعارض مع استراتيجية "إرساء الاستقرار" في المناطق المحررة إلى حين التفاوض برعاية الأمم المتحدة على تسوية للنزاع في سورية، وهي استراتيجية يدعو إليها الأوروبيون. ويعتبر الدبلوماسيون الأوروبيون، بحسب وكالة "فرانس برس"، أنه لا يمكن للغربيين الانسحاب طالما لم يتم القضاء كلياً على تنظيم "داعش" ولم يصر إلى تنفيذ حل سياسي. كذلك نقلت الوكالة عن متحدث باسم البنتاغون، هو أدريان رانكين غالواي، عن أن مهمة العسكريين الأميركيين في سورية "لم تتغير"، مضيفاً "تواصل تطبيق استراتيجية الرئيس القاضية بالانتصار على تنظيم داعش".

يترافق هذا الحديث مع تحركات أميركية في مدينة منبج، تأتي بعد تصاعد التهديد التركي أخيراً بشن هجوم على المنطقة. ويسيّر التحالف الدولي دوريات تضم آليات وعربات حديثة مصفحة، بالإضافة إلى استحداث خنادق من قبل قوات مجلس منبج المحلي، التابعة لـ"قوات سورية الديمقراطية"، فيما تحدثت وكالة

الأناضول عن شروع الولايات المتحدة في توسيع نقطتي مراقبة، تقعان في محيط قرية الدادات، التابعة لمنبج، بغرض تحويلهما لقاعدتين عسكريتين.

وقال قائد مجلس منبج العسكري محمد أبو عادل لوكالة "فرانس برس": "زاد التحالف الدولي عديد قواته مع أسلحتها الثقيلة عند خطوط الجبهات ويسيّر دوريات مستمرة، كما اتخذنا كافة الاحتياطات لناحية انتشار عناصرنا على خطوط الجبهة". وينتشر حالياً في محيط منبج نحو 350 جندياً من التحالف الدولي معظمهم من الأميركيين والفرنسيين، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي تحدث عن تعزيزات جديدة للتحالف تضم عناصر من الطرفين وصلت في اليومين الأخيرين.

لماذا تكذب واشنطن؟!

ماهر ابو طير الدستور 4\4\2018

لا توجد ادارة مضطربة، مثل الإدارة الاميركية، في تعاملها مع الملف السوري، وحتى بقية الملفات، ولو عدنا الى سياسات هذه الادارة، وتصريحات الرئيس الاميركي، وفريقه، لوجدنا عشرات الادلة على هذا الاضطراب، بما يجعل كل موقف جديد، قابلا للتأويل على اكثر من وجه.

آخر تصريحات الرئيس الاميركي، اعلانه عن رغبته بسحب الفي جندي اميركي من سوريا، وعلى الرغم من معرفة الرئيس ذاته، ان وجود هذه القوات يأتي لعدة اعتبارات، بعضها يتعلق بأمن اسرائيل اولا، وثانيها يرتبط بالمواجهة الروسية الاميركية في سوريا، وساحات اخرى، ثم ملف الجماعات المتشددة، ورابعا ملف الثروات النفطية في سوريا، وخامسا ما يرتبط بمشروع اعادة رسم خريطة المنطقة، الا ان الرئيس يدلي بهذا التصريح، متناسيا كل العناصر السابقة، وفوقها ملف النفوذ الايراني، وما يريده حلفاء واشنطن في المنطقة، كاعتبار سادس.

على الارجح، ان هذه محاولة ابتزاز جديدة للمنطقة، ولا يصدق كثيرون، ان واشنطن سوف تخلي الساحة السورية، تماما. ربما تحدث عمليات اعادة تموضع لهذه القوات، ولشكل التدخل الاميركي في سوريا، او تأمين مصالح واشنطن بطرق مختلفة، خصوصا، ان وجود الاميركان في سوريا، يرتبط من جهة اخرى، بحسابات لها علاقة ايضا بالعرب والاتراك، واتفاقيات التهدئة.

معنى الكلام، ان الانسحاب قد لا يكون قرارا نهائيا، خصوصا، ان ادارات عسكرية وامنية في الولايات المتحدة ضد هذا القرار، لاعتبارات تتعلق بتقييمات الوضع في سوريا، والوضع في الاقليم.

ما الذي يريده الرئيس الاميركي اذاً من هكذا تصريح، الذي سبقه التراجع عن دفع مبلغ مئتي مليون دولار، لاعادة الاعمار في سوريا؟.

على الارجح ان كل القصة تتمحور حول مبدأ جديد وواضح جدا دون دبلوماسية في سياسات واشنطن، ويحمل مضمونا محددا، يقول ان كل دور اميركي يجب ان يكون مدفوع الثمن، وهذا يفسر وقف المنحة المالية، من جهة، ثم اعلان انسحاب القوات، وكأن واشنطن تقول ان الاخلاء الاميركي المحتمل، سيؤدي

الى نتائج وخيمة ضد مصالح المنطقة، لصالح المعسكر الروسي الايراني، وتوابعهما في المنطقة، بما سيؤدي الى محاولات منع واشنطن التوجه فعليا لهكذا قرار، خشية الاضرار بحسابات اقليمية.

لا احد في المنطقة، يريد ان يبقى الاميركان او الروس، او الايرانيون في اي دولة عربية، حتى لا تتحول القصة، الى مجرد استغاثات من اجل ان تبقى واشنطن في سوريا، لكن عبر حسابات كثيرة، فإن واشنطن لن تنسحب من سوريا، لاعتبارات تخصها مباشرة، وتخص اسرائيل، والمعسكر الروسي الايراني. وبهذا الاستخلاص يقال ان الكلام عن انسحاب كامل، مجرد تكتيك تتورط فيه ادارة واشنطن، لاعتبارات مختلفة، وكل ما يمكنها فعله في هذا التوقيت، ان تعيد التموضع، وتسحب عددا محدودا جزئيا، من قواتها في احسن الحالات، دون ان يخل ذلك بوجود قواعد عسكرية لها، قائمة حاليا، في شمال سوريا، ومواقع اخرى.

لابد من الاشارة هنا، الى ان هناك اصواتا كثيرة، داخل الكونغرس، ضد الانسحاب الاميركي من سوريا، فالازمة لم تنته، ولا يمكن في الحسابات الجيوسياسية ان تقدم واشنطن على هكذا قرار، مع التأكيدات على ان لا صفقة روسية اميركية سرية، ستؤدي الى هذا الانسحاب.

علينا ان ننتظر فعليا، الذي ستأتي به الايام المقبلة، واذا ما كان هذا القرار سينفذ فعليا، ام سيتم ضمه الى سلسلة تفوهات الرئيس الوظيفية والمقصودة لغايات متعددة.

رجال ترامب الجدد.. لن ينقذوا سوريا

إيلي ليك الاتحاد 4\4\2018

الاعتقاد السائد في واشنطن هذه الأيام يقول إن وزير الدفاع جيمس ماتيس هو الرجل الذي يمكن أن ينقذ البلاد من حرب، حيث يرى أصحاب هذا الاعتقاد أن وزير الخارجية الجديد مايك بومبيو هو صقر الصقور، وأن مستشار الأمن القومي المقبل جون بولتون هو الأكثر تشدداً. ثم إن الرئيس دونالد ترامب نفسه يتوق إلى الاستعراضات العسكرية ويشدد على أن تعذيب الإرهابي «فعال».

غير أنه، وعلى غرار معظم الأفكار السائدة في عهد ترامب، فإن كل هذا مجانب للصواب، وذلك لعدد من الأسباب، أولها وأهمها سوريا. فترامب يريد الانسحاب من هذا البلد بسرعة، ولهذا فلا توجد لدينا استراتيجية حقيقية الآن للتصدي للحملة التي يقودها الروس والإيرانيون لحساب «الأسد». فالولايات المتحدة توجد في سوريا من أجل تدمير «داعش» فقط. وذلك ما أعلنه ترامب يوم الخميس في تجمع في أوهايو، حيث قال: «إننا نقضي على داعش، وسننسحب من سوريا قريباً جداً»، مضيفاً: «لنترك الآخرين يتولون أمرها الآن».

ورغم خطاب حملته الانتخابية بشأن عقم التدخلات العسكرية، فإن ترامب لم يعمد إلى الانسحاب ببساطة، وإنما رفع القيود على قواعد الاشتباك بالنسبة للقوات الخاصة الأميركية التي تقاتل «داعش» في سوريا والعراق، وفي إحدى أفضل اللحظات بالنسبة لإدارته، ضرب قاعدة جوية للنظام بعد هجوم بغاز الأعصاب قبل عام.

والواقع أن وعد ترامب بالخروج من سوريا قد يكون مجرد كلام موجه للحاضرين. فالأمر لا يتعلق بخطاب حول السياسة الرسمية، وإنما بمجرد تجمع كان موضوعه يتمحور حول بناء الجدار الحدودي والهجرة. وربما من الممكن أيضاً أن يكون ترامب قد أخذ أخيراً يسيطر على الحكومة، وينبغي أن نتوقع سياسات تعكس خطابه بطريقة لم نشهدها من قبل.

والواقع أن ثمة أسباباً استراتيجية وجيهة لمنع الأسد من استعادة الأراضي التي خسرها في سوريا، إذ من شأن ذلك حرمان راعيته إيران من جسر بري إلى البحر الأبيض المتوسط. لكن السبب الأقوى لمنع الأسد هو إنساني؛ فهذا الديكتاتور قتل ما يكفي من السوريين، وينبغي أن يدفع الثمن، وإنْ من أجل منعه من قتل المزيد، وكرسالة لآخرين أمثاله.

وهنا يتهافت الاعتقاد السائد بخصوص بولتون و«المحرضين على الحرب» في محيط ترامب. فمستشار الأمن القومي المقبل ليس من «المحافظين الجدد»، لأنه ليس من المؤمنين ببناء الدول أو استخدام الجيش الأميركي لأسباب إنسانية، وإنما يميني واقعي، عارض تدخل الرئيس بيل كلينتون المتأخر في البلقان. وفي جلسة الاستماع المخصصة لتثبيته في منصبه عام 2005 كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، قال إنه لا يعرف ما إن كان ممكناً لأميركا أن تحاول منع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994.

وبالمقابل، كان لدى بومبيو سجلاً أفضل بخصوص التدخل الإنساني عندما كان عضواً في الكونجرس، لكنه وافق على سياسة لإنهاء الجهد الأميركي الضعيف لمحاربة نظام الأسد، حيث عمد في يوليو الماضي، عندما كان مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، إلى وقف برنامج الوكالة لدعم الثوار المعارضين للأسد في سوريا.

وهو ما يتركنا أمام ماتيس. فهذا الأخير متردد أيضاً في استخدام القوة العسكرية، وكان حذِراً من التورط في سوريا خلال ولاية أوباما الأولى عندما كان قائداً للقيادة المركزية الأميركية. لكن ماتيس هو أيضاً طالب تاريخ نبيه. فهو يدرك عواقب انسحاب متسرع من سوريا، خاصة إذا كان البديل فراغاً يمكن استغلاله من قبل بقايا «داعش». وهذا أمر خطير لاسيما في الوقت الراهن حيث دخلت تركيا الحرب ضد حلفاء أميركا الأكراد.

ولاغرو أن يؤشر ماتيس إلى أن الولايات المتحدة ستنتقل إلى مهمة إرساء الاستقرار في سوريا في ديسمبر المقبل، وهو ما يُضعف الرسالة التي صدرت عن ترامب في أوهايو. ولئن كان ماتيس غير متحمس لتوسيع المهمة في سوريا بقدر تحمس مستشار الأمن القومي المنصرف «إتش. آر. ماكماستر»، فإنه أدرك خطورة انسحاب متسرع من حرب دخلها أوباما بأنصاف تدابير ووعود فارغة.

وهو أمر مثير للاستغراب في الواقع؛ ذلك أن مؤسسة واشنطن قلقة بشأن تشدد بولتون وبومبيو ونزعتهما القتالية. وكانت تشعر بالارتياح عندما كان ترامب مكبوحاً من قبل محور من الكبار. غير أنه إذا كان ذلك صحيحاً في حالة الاتفاق النووي الإيراني، فإنه خاطئ في حالة سوريا، لأن الكبار يحثون ترامب على منح فرصة للحرب التي ورثها، وهو الذي يريد تكرار أخطاء سلفه.

تعيين بولتون.. هل سيشكل ترمب حكومة حرب؟

عبد الرحمن السراج الجزيرة نت 4\4\2018

شكّلت تعيينات الرئيس الأميركي دونالد ترمب الأخيرة –في النصف الثاني من مارس/آذار الماضي– نسقًا أكثر وضوحًا ومنطقيةً من السابق، نظرا لمجيئها بمسؤولين يشاطرونه آراءه السياسية.

وبينما عُرف وزير الخارجية الجديد مايك بومبيو بتطرفه ضد الأقليات وتشدّده تجاه إيران؛ فإن المستشار الجديد للأمن القومي جون بولتون كان جديرًا بأن يكون من أوائل موظفي الإدارة الجديدة، لأنه كان يحمل أفكار ترمب قبل دخول الأخير معترك السياسة.

روّج بولتون شعار "أميركا أولاً" قبل أن يكتشفه ترمب، وإبّان خدمته في إدارة جورج بوش الابن كان خصمًا عنيدًا للجمهوريين التقليديين مثل وزير الخارجية السابق كولن بأول، بل وحتى للمحافظين الجدد. ويمكن تصنيفه فكريا في خانة "المحافظين القدماء" (paleoconservatives).

لقد قاد المحافظون القدماء الحزبَ الجمهوري قبل الحرب العالمية الثانية، وتبنوا سياسةً منعزلة قوامها القوة ومُجردةً من أي مبدأ لكنها لا تؤمن بالمغامرات، على عكس "المحافظين الجدد" (Neoconservatism) الذين يؤمنون باستخدام القوة العسكرية لتعزيز القيم الغربية، حتى ولو استدعى ذلك القيام بمغامرات غير محسوبة مثل غزو العراق 2003.

وخلافًا لبومبيو الذي سيمثل أمام لجنة استماع في مجلس الشيوخ الأميركي؛ سيعين بولتون مباشرة من قبل الرئيس في 9 أبريل/نيسان الجاري باعتباره مستشارا للأمن القومي يعمل في مكتب الرئيس، ولا يملك سلطة على أي من الوزارات. ويتلخص دوره في الوساطة بين وزارات الدفاع والخارجية والمالية وتقديم خيارات السياسة المتاحة للرئيس.

مسيرة جدلية

يمتلك المستشار الجديد للأمن القومي –مثل رئيسه– سيرة ذاتية حافلة بإثارة الجدل؛ فقد عمل على تنسيق جهود إلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يُقرّ بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، وأوقف مساعي أممية

لتفعيل اتفاقية الحد من الأسلحة البيولوجية، بحجة تعريض الأمن الأميركي للخطر لاحتمال تفتيش مواقع أميركية يشتبه في وجود أسلحة بيولوجية فيها.

كما لعب دورًا كبيرًا في انسحاب الولايات المتحدة من محكمة الجنايات الدولية، حتى لا تتمكن من محاكمة المواطنين الأميركان، واصفًا ذلك بأنه يمثّل اللحظة الأسعد في مسيرته السياسية.

يوصف بولتون بأنه من صقور الحرب لعمله طوال ثلاثة عقود متتالية في إدارات أذكت الصراع بالشرق الأوسط؛ فقد شارك في التزويد السري لإيران بأسلحة متطورة فيما يُعرف بقضية "إيران كونترا"، وعمل على استصدار قرارات أممية تؤيد استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد احتلال الكويت.

وساهم أيضا في تبنّي معلومات خاطئة زعمت الاستخبارات البريطانية العثور عليها بشأن محاولة العراق شراء يورانيوم من النيجر، إبّان غزو العراق في 2003 الذي وُصف بولتون بأنّه من مهندسيه، وكان من داعمي الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006.

في عام 2005 عيّنه الرئيس بوش سفيرا لدى الأمم المتحدة، فوصفته مجلة إيكونوميست البريطانية بأنّه "أكثر سفراء أميركا لدى الأمم المتحدة إثارة للجدل"، إلا أن صحيفة نيويورك تايمز ردّت –في افتتاحية بعنوان "عار الأمم المتحدة"– بالإشادة بموقف بولتون الداعي إلى "إصلاح اللجنة الأممية لحقوق الإنسان المُخزية".

وفي نهاية 2006؛ رفض مجلس الشيوخ التجديد لبولتون في منصبه، من خلال بيان للجنة العلاقات الخارجية أعلن عدم رضا الشعب الأميركي عن السياسة الخارجية لإدارة بوش.

لم تمض ساعات على إعلان تعيين بولتون حتى تنصل من مواقفه السياسية السابقة؛ فقد رفض –في أولى مقابلاته مع قناة فوكس نيوز– التعليقَ على كل ما قاله في حياته السياسية عبر مقالاته وكتبه وخطاباته ومقابلاته، واصفا التركيز على ذلك بأنه غير منصف للرئيس ترمب الذي سيُسدي إليه نصائحه بسرية، إلا إذا أراد هو إعلانها.

كما اشتكى بولتون من استدعاء الصحفيين أسوأ ما فعله في ماضيه، واصفا ذلك بأنه "سيئ للناس وللبلاد ككلّ، ويُثبّط همّة المقدمين على العمل العام". وإذا تراجع بولتون عن معظم مواقفه السابقة؛ فمن المؤكد أنه لن يتراجع عن معارضته لإيران ودعمه لإسرائيل اللذين يتفق فيهما مع ترمب.

فقد كان آخر مواقفه تجاه إيران مطالبته في يناير/كانون الثاني الماضي بإنهاء الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات السابقة على النظام الإيراني. أما بالنسبة لإسرائيل فقد واصل بولتون –على امتداد مسيرته السياسية– دعم العنف الذي تمارسه ضد الفلسطينيين.

واقترح –في مقال نشرته واشنطن تايمز في أبريل/نيسان 2014– حلا يقوم على ثلاث دول، بحيث تكون هناك دولة إسرائيلية، وتعطى غزة لمصر، والضفة الغربية للأردن. وهي الفكرة نفسها التي رددها كبير إستراتيجيي إدارة ترمب السابق ستيف بانون؛ حسب مايكل وولف في كتابه "النار والغضب" الذي صدر مطلع 2018.

وقد سارعت وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شاكد بالتهليل لإعلان تعيين جون بولتون، مشيدة بإدارة ترمب التي وصفتها بأنها الأكثر دعما لإسرائيل.

بوادر التناقض

ناقش ترمب مع بولتون –في يوليو/تموز 2017– التغييرات المحتملة في إدارته، وعرض عليه منصب نائب مستشار الأمن القومي، إلا أن بولتون رفض الاقتراح مطالبا بمنصب المستشار نفسه.

ويُتوقع أن يجري بولتون –مع شركاء سابقين له– تعديلات كبيرة في فريق الأمن القومي، من شأنها أن تقود دفة السياسة الأميركية نحو مزيد من التشدد، والبعد عن الدبلوماسية عبر أطر الأمم المتحدة أو العمل مع الاتحاد الأوروبي، خاصة تجاه إيران وكوريا الشمالية.

وقد نقلت مجلة فورين بوليسي عن موظف سابق في البيت الأبيض أن بولتون سيطيح بمسؤولين غير موالين للرئيس ترمب، فضلا عن كل من عينهم سلفه الجنرال هربرت مكماستر، أو من يصفهم بـ"بقايا إدارة أوباما".

ومن أبرز المرشحين للإقالة ناديا شادلو نائبة مستشار الأمن القومي للشؤون الإستراتيجية، التي صاغت إستراتيجية الأمن القومي التي أصدرتها إدارة ترمب مؤخرًا، ووُصفت بالمفاجئة نظرا لتأكيدها عددا من المواقف التقليدية للسياسة الخارجية الأميركية التي يسعى ترمب لمخالفتها.

مع اقتراب ظهور التشكيلة الجديدة للإدارة الأميركية؛ بدأت بوادر مشاحنات بين أعضائها في الظهور، خاصة مع بقاء مسؤولين لا يحملون الآراء السياسية ذاتها لكن وجودهم ما زال ضروريا، مثل كبير موظفي البيت الأبيض الجنرال المتقاعد جون كيلي.

وقد أشار مصدر مقرب من بولتون إلى احتمال نشوء توتر بينه وبين كيلي، بحيث تكون العلاقة بينهما هي الاختبار الأول لقدرة كل منهما على إدارة الوضع الجديد، وربما تكون مقياسا لتوجه الإدارة القادم جديرا بالنظر.

ويواجه بولتون معضلة أخرى تتمثل في موقفه المتشدد تجاه روسيا، وهو ما يناقض موقف ترمب منها. فرغم قيام الولايات المتحدة بطرد 60 جاسوسا روسياً من أرضها، وإغلاقها القنصلية الروسية بولاية سياتل، في موقف حازم تجاه موسكو؛ فإن ترمب لم يُدلِ بتصريح في هذا الصدد، وترك هذه المهمة لمسؤولي إدارته.

ويفتح ذلك مجالا للحديث عن عدم تغير موقف ترمب تجاه روسيا التي هنأ رئيسها قبل أيام بفوزه في الانتخابات. وبالتالي قد يكون موقف بولتون السابق تجاه روسيا وأثر خلافه مع الرئيس في هذا الشأن، مثارَ توتر جديد في الإدارة.

إن وجود بولتون في إدارة ترمب قد لا يضمن امتلاكه تأثيرا كبيرا في سياستها، بالنظر إلى أنه لم يتبوأ منصبًا عاليًا وخدم مع شخصيات كانت أقدر منه في المراحل الحرجة السابقة، مثل ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي السابق، ووزير الدفاع السابق بول وولفويتز.

لكن اتفاقه مع ترمب في آرائه وشخصيته يدل على ارتباط تعيينه بتوجه جديد لإدارة حرب تتمثل سياستها بالشرق الأوسط في: علاقة أقوى مع دول الخليج، ودعم أكبر لإسرائيل، وتشدد تجاه إيران قد يظهر أثره في سوريا والعراق وفي المنطقة برمتها.

النظام العالمي الليبرالي.. ارقد بسلام!

ريتشارد ن. هاس الجزيرة نت 4\4\2018

ذات يوم؛ قال الفيلسوف والكاتب الفرنسي فولتير ساخرا: "بعد مسيرة اقتربت من ألف عام، لم تعد الإمبراطورية الرومانية المقدسة المضمحلة مقدسةً ولا رومانية ولا إمبراطورية". واليوم، وبعد مرور نحو قرنين ونصف قرن تقريبا؛ نستطيع أن نقتبس من فولتير فنقول إن النظام العالمي الليبرالي المضمحل لم يعد ليبرالياً ولا عالميا ولا نظاما.

أنشأت الولايات المتحدة –من خلال العمل الوثيق مع المملكة المتحدة ودول أخرى– النظام العالمي الليبرالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان الهدف منه ضمان عدم عودة الظروف التي أفضت إلى نشوب حربين عالميتين –في غضون ثلاثين عاما– إلى النشوء مرة أخرى أبدا.

ولتحقيق هذه الغاية، شرعت الدول الديمقراطية في إنشاء نظام دولي يتسم بالليبرالية في استناده إلى حكم القانون واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. وكان المفترض أن تحظى فيه حقوق الإنسان بالحماية.

وكان كل هذا سيطبق على كوكب الأرض بأسره؛ وفي الوقت نفسه، كانت المشاركة مفتوحة وطوعية للجميع. وبُنيت المؤسسات لتعزيز السلام (الأمم المتحدة)، والتنمية الاقتصادية (البنك الدولي)، والتجارة والاستثمار (صندوق النقد الدولي وما أصبح بعد سنوات يُدعى منظمة التجارة العالمية).

وكان كل هذا وأكثر مدعوما بالقوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة، وشبكة من التحالفات عبر أوروبا وآسيا، والأسلحة النووية التي خدمت كرادع للعدوان.

وعلى هذا؛ فإن النظام العالمي الليبرالي لم يكن قائما على المثاليات التي تعتنقها الديمقراطية فحسب، بل وأيضا على القوة الصارمة. ولم يَفُتْ أيٌّ من هذا على الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن ليبرالياً بكل تأكيد، والذي كان تصوره مختلفا بشكل جوهري عما ينبغي أن يشكل النظام في أوروبا ومختلف أنحاء العالَم.

ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي؛ بدا النظام العالمي الليبرالي أكثر قوة من أي وقت مضى. ولكن اليوم، بعد مرور ربع قرن؛ أصبح مستقبل هذا النظام موضع شك. والواقع أن عناصره الثلاثة

(الليبرالية، والعالمية، والحفاظ على النظام ذاته) تواجه اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل في تاريخه الممتد طوال سبعين عاما.

فالليبرالية الآن في تقهقر، وتستشعر الديمقراطيات التأثيرات المترتبة على النزعة الشعبوية المتنامية، فقد اكتسبت أحزاب سياسية متطرفة الأرض في أوروبا. ويشهد التصويت في المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي على خسارة النفوذ النخبوي.

وحتى الولايات المتحدة تشهد هجمات غير مسبوقة من رئيسها على وسائل الإعلام في البلاد والمحاكم ومؤسسات إنفاذ القانون. وأصبحت أنظمة استبدادية (منها الصين وروسيا وتركيا) أشد استبدادا. ويبدو أن بعض الدول مثل المجر وبولندا لم تعد مهتمة بمصير ديمقراطياتها الفتية.

من الصعب على نحو متزايد أن نتحدث عن العالَم وكأنه كل متكامل. فنحن نشهد ظهور أنظمة إقليمية – وبشكل أكثر وضوحا في الشرق الأوسط فوضى إقليمية– وكل منها تحمل سمات خاصة. وتُمنى المحاولات لبناء أطر عالمية بالفشل.

كما أصبحت نزعة الحمائية في ازدياد؛ ولم تبلغ الجولة الأخيرة من محادثات التجارة العالمية مرحلة الإثمار قَط. ولا يحكم استخدام الفضاء السيبراني سوى قِلة قليلة من القواعد.

من ناحية أخرى؛ يعود الآن تنافس القوى العظمى، فها هي ذي روسيا تنتهك أبسط معايير العلاقات الدولية عندما استخدمت القوة المسلحة لتغيير الحدود في أوروبا، وانتهكت سيادة الولايات المتحدة عبر الجهود التي بذلتها للتأثير على انتخاباتها الرئاسية عام 2106.

واستهزأت كوريا الشمالية بالإجماع الدولي القوي ضد انتشار الأسلحة النووية. ووقف العالَم موقف المتفرج من الكوابيس الإنسانية بسوريا واليمن، ولم يفعل شيئا يُذكَر –في إطار الأمم المتحدة أو أي إطار آخر– للرد على استخدام الحكومة السورية لأسلحة كيميائية. وتحولت فنزويلا إلى دولة فاشلة. واليوم أصبح واحد من كل مائة شخص في العالم لاجئا خارج بلده أو نازحا داخلها.

الأسباب عديدة وراء كل هذه الأحداث، ولماذا تحدث الآن؛ فقد كان صعود النزعة الشعبوية في جزء منه استجابة للدخول الراكدة وخسارة الوظائف، وهو ما يرجع في الأغلب إلى تكنولوجيات جديدة ولكنه يُعزى – على نطاق واسع– إلى الواردات والمهاجرين.

وأصبحت النزعة القومية أداة يستخدمها –على نحو متزايد– القادةُ لتعزيز سلطتهم، وخاصة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية عصيبة. وفشلت المؤسسات العالمية في التكيف مع موازين القوى والتكنولوجيات الجديدة.

بيد أن إضعاف النظام العالمي الليبرالي يرجع –في المقام الأول– إلى تغير موقف الولايات المتحدة؛ ففي عهد الرئيس دونالد ترمب قررت الولايات المتحدة عدم الانضمام إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والانسحاب من اتفاق باريس للمناخ.

كما هددت بالانسحاب من اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية والاتفاق النووي مع إيران. وفرضت الولايات المتحدة من جانب واحد تعريفات الصُّلب والألومنيوم، مستندة في ذلك إلى مبرر الأمن القومي الذي قد يستخدمه آخرون، فيُصبِح العالَم عُرضة لحرب تجارية.

كما أثارت واشنطن التساؤلات بشأن مدى التزامها بمنظمة حلف شمال الأطلسي وغير ذلك من علاقات التحالف. وهي نادرا ما تتحدث عن الديمقراطية أو حقوق الإنسان. ومن الواضح أن شعار "أميركا أولاً" لا يتوافق مع النظام العالمي الليبرالي.

ليس المقصود من كل هذا أن أخص الولايات المتحدة بالانتقاد؛ ذلك أن القوى الكبرى الأخرى في العالَم اليوم –بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، والهند، واليابان– تستحق الانتقاد بسبب ما تفعله، أو تمتنع عن فعله، أو للأمرين.

لكن الولايات المتحدة ليست مجرد دولة أخرى، بل كانت المهندس الرئيسي للنظام العالمي الليبرالي وداعمه الرئيسي، كما كانت أيضا المستفيد الرئيسي منه. وعلى هذا؛ فإن القرار الذي اتخذته أميركا بالتخلي عن الدور الذي اضطلعت به أكثر من سبعة عقود يمثل نقطة تحول.

ومن غير الممكن أن يتمكن النظام العالمي الليبرالي من البقاء بمفرده، لأن آخرين يفتقرون إلى الاهتمام بدعمه أو السبل اللازمة لدعمه. وستكون النتيجة الحياة في عالَم أقل حريةً، وأقل ازدهاراً، وأقل سِلماً، للأميركيين وغيرهم على حد سواء.

لغز العلاقات الدبلوماسية الأمريكية - الروسية

د. خليل حسين الخليج 4\4\2018

ليست سابقة عمليات تبادل الطرد الدبلوماسي بين الغرب وروسيا، إذ جرت العديد من الحالات خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وبخاصة في الولاية الرئاسية لفلاديمير بوتين؛ لكن هذه المرة أخذت إبعاداً مختلفة وتشي بألغاز غير واضحة المعالم، سيما وأنها ارتبطت بعوامل ووقائع ليس لواشنطن صلة مباشرة فيها، وسلكت مساراً متردداً، ومن ثم مفاجئاً من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

فحالات الطرد الدبلوماسي عادة ما تأتي بعد توتر شديد، وتكون رداً على مسارات مغلقة لا مخارج دبلوماسية لها، وتعبر عن قلق شديد إزاء استمرار العلاقات الودية بين طرفين، وهي تعبير عن أزمة فعلية يسعى الطرف الفاعل فيها إلى اتخاذ موقفه وهو يعلم أن الرد آت بالمستوى نفسه، إن لم يكن أقوى، وأكثر حدة، باعتبار أن طرفي الأزمة يدركان أن تصحيح الوضع القائم لإعادته إلى وضعه الطبيعي يستلزم جهوداً مضاعفة، ومزيداً من الوقت، وهذا ما حدث، وسيحدث بين الطرفين الأمريكي والروسي حالياً.

وغريب المفارقات في الخطوة الأمريكية، أن قرار الرئيس ترامب أولاً أتى على قاعدة أزمة ليس شريكاً فيها، فهي أزمة ناشئة بين لندن وموسكو بعد اتهام الأخيرة بتسميم العميل كريسبال في لندن، وبصرف النظر عن المساندة الأمريكية للقرار البريطاني بطرد عشرين دبلوماسياً روسياً، فمن غير المألوف في العلاقات الدبلوماسية بين الدول أن تتخذ دول أخرى، كالولايات المتحدة، خطوات مماثلة، فكيف إذا كانت الخطوة الأمريكية أقسى، وأشد سلوكاً، إذ عمدت واشنطن إلى طرد ستين دبلوماسياً روسياً دفعة واحدة، وهو ثلاثة أضعاف عدد ما طردته لندن في الأزمة نفسها، وهو أمر يخفي سلوكاً غير مبرر في الأحوال العادية.

إضافة إلى ذلك، فقد تبع السلوك الدبلوماسي الأمريكي 16 دولة أوروبية وأمريكية، إضافة إلى أستراليا، ما يعني أن ثمة رسالة غربية قاسية، وواضحة لموسكو، وبالتحديد للرئيس بوتين الذي اعتبر فوزه في الولاية الرئاسية الأخيرة نصراً خارجياً في سلوكه السياسي مع الغرب، أكثر من كونه أعيد انتخابه لولاية رابعة. ما يعني أيضا ثمة تكتلاً غربياً واضح المعالم لمواجهة سياسات الرئيس بوتين الخارجية بعد متغيرات موازين القوى مؤخراً في الأزمة السورية، ومتفرعاتها ذات الصلة إقليمياً.

وفي المقلب الآخر من السلوك الذي اتبعه الرئيس ترامب، ثمة وقائع لافتة متصلة بالمتغيرات التي أحدثها في إدارته ؛ أولاً لجهة إقالة وزير خارجيته تيلرسون، وتعيين خلف له يمثل صقور التعامل الفج مع موسكو، إضافة إلى تعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي، الذي يعتبر أيضاً رأس حربة في مواجهة موسكو إبان توليه تمثيل بلاده في مجلس الأمن، ما يعني أيضاً، أن ثمة إعادة تصعيد للعلاقات الثنائية بين البلدين. إلا أن غريب المفارقات أيضاً، السلوك الرئاسي الأمريكي أيضاً في توقيت التنفيذ، فعملية الطرد أتت مفاجئة، ولم تكن متوقعة لا في حجمها، ولا في توقيتها، إذ عند نشوب الأزمة بين لندن وموسكو اكتفى البيت الأبيض بتأييد الموقف البريطاني بلهجة دبلوماسية معتاد عليها في مثل تلك الحالات، في وقت كان الرئيس ترامب يتصل بالرئيس الروسي مهنئاً بإعادة انتخابه، وربما هنا يكمن اللغز، إذ تجاوز ترامب رأي مستشاريه بعدم الاتصال بالرئيس بوتين، وسرعان ما أعقب هذا السلوك بتعيين جون بولتون الذي يملك الكثير من الأسرار المتصلة بالبيت الأبيض، وبالسياسات الخارجية الأمريكية، وبالتحديد مع روسيا، فما هي القطبة المخفية في ذلك؟

ثمة سباق محموم بين الغرب وروسيا في الكثير من القضايا الدولية، وتنافس أشد في الأزمات الإقليمية ذات الطابع الدولي، حيث يسجل الطرفان مواقف، ومواضع شديدة الحساسية وتنذر، بتخطي سياقات الحرب الباردة لأكثر من أربعة عقود؛ اليوم ثمة وقائع كثيرة تشي بازدياد منسوب التوتر بين الطرفين، ذلك يتم من دون ضوابط محددة اعتاد الطرفان على اتباعها في سياقات إدارة الأزمات الإقليمية والدولية التي برزت مؤخراً. والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم ما هي السلوكات السياسية الدولية التي سيتبعها الرئيس بوتين في ولايته المجددة؟ وماذا سيكون الرد الغربي عليها؟ هل سيكتفي الطرفان بتبادل الطرد الدبلوماسي، أم أن ثمة خطوات تصعيدية أخرى ينتظر الطرفان مبرراتها لبدء فصول جديدة من الصدامات غير المباشرة مستقبلاً؟ إن قراءة التاريخ السياسي والدبلوماسي للعلاقات الغربية الروسية، وبالتحديد الأمريكية منها، تشي بسياسة حافة الهاوية،إذ يدرك الطرفان مدى حساسية المواقف الدولية وقدرتهما على الاستثمار في أي أزمة، وبالتالي التنافس سيكون العنوان الأبرز من دون الوصول إلى صدام مباشر، وهذا ما اعتاد الطرفان عليه في العلاقات البينية إبان الحقبتين السوفييتية، والحالية.

ترامب وإيران.. هل ثمّة مواجهة؟

مروان قبلان العربي الجديد 4\4\2018

في ضوء التناقض المقيم في سلوكه وتصريحاته، لا يفتأ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يجعل مهمتنا في فهم السياسة الأميركية، وتوقع اتجاهاتها، في عهده مسألة عسيرة. وسواء عبر هذا الأمر عن درجة التيه التي يعانيها الرئيس في التعامل مع قضايا معقدة، أو كان هذا سلوكا واعيا ومقصودا، كما يحلو لترامب أن يروج، باعتبار أن قدرته على إرباك الآخرين، وجعل سلوكه غير قابل للتنبؤ، يمثلان نقطة قوته الأساسية في السياسة الخارجية، فقد بات لزامًا علينا أن نكون أكثر حذرا عندما نحاول قراءة سياساته، على الرغم من إغراء الانجراف وراء توقعات كبرى بشأنها.

لنقف مثلا على مجريات الأسبوع الماضي، حيث تسببت تصريحات ترامب، وسياساته المتناقضة، فيما خص العلاقة مع روسيا وإيران، بإرباك كبير. ففي موضوع روسيا، تجاوز ترامب اعتراضات مستشاريه، وقام بتهنئة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على إعادة انتخابه، على الرغم من أزمة محاولة اغتيال العميل الروسي في بريطانيا، سيرجي سكريبال، لكنه لم يلبث أن طرد 60 دبلوماسيا روسيا، ردا على محاولة الاغتيال بعد ذلك بيومين، في أكبر عملية طرد لدبلوماسيين في تاريخ العلاقة بين البلدين. وفي موضوع إيران، دفعت التعيينات الجديدة في إدارة ترامب كثيرين إلى توقع اندلاع مواجهة مع طهران، فجون بولتون الذي يعد من صقور المحافظين الجدد، ودعا مرارا إلى قصف إيران، غدا مستشارا لشؤون الأمن القومي، بدل الجنرال مكماستر، كما حل مايكل بومبيو، وهو متشدد آخر، مكان ريكس تيلرسون في وزارة الخارجية، ليكتمل نظريا "مثلث الموت" بالنسبة إلى إيران، باعتبار أن وزير الدفاع جيم ماتيس يعد أيضًا صُقوريًا بشأن إيران، وهو كان خرج من إدارة أوباما عام 2015 لأنه عارض الاتفاق النووي.

الخطوة المتوقعة التالية، منطقيًا، أن ينسحب ترامب، بمجرد انقضاء مهلة ال 120 يومًا التي أعطاها لحلفائه لتقديم عرض جديد للحد من برامج إيران الصاروخية، وجعل التزامها بالاتفاق النووي لا نهائي، من الاتفاق، في حال لم يحصل على ما يريد، ثم ماذا؟ تذهب أغلب التوقعات باتجاه تصعيد كبير، وحتى مواجهة عسكرية مع إيران، باعتبار أن إدارة ترامب غدت فعليا إدارة حرب، كما أن حلفاء واشنطن في المنطقة يدفعون بهذا الاتجاه.

مع ترامب، كل شيء ممكن. لكن إذا نظرنا إلى المؤشرات بعيدًا عن ضجيج التصريحات، تبدو احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة بين واشنطن وطهران ضعيفة، لا بل ازدادت ضعفًا في الآونة الأخيرة. وإذا كان ترامب جادّا بشأن نيته سحب القوات الأميركية من مناطق شمال سورية وشرقها، باعتبار أن "المهمة تمت" بالقضاء على "دولة" تنظيم الدولة الإسلامية، فهذا يعني أن البيت الأبيض غير معني لا بمواجهة إيران ولا حتى باحتوائها، وهذا يعني أيضاً أن "استراتيجية تيلرسون السورية" سقطت بسقوطه، وكانت تهدف إلى الاحتفاظ بوجود عسكري أميركي في مناطق شرق الفرات، حتى لا يتكرّر خطأ العراق، على ما قال تيلرسون، عندما قامت واشنطن بتحطيم عدو لإيران، ثم انسحبت تاركةً البلد لها.

من جهة أخرى، نعرف أن للحرب استعداداتها ومؤشراتها، من حشد وتعبئة وطلب ميزانيات إضافية... إلخ، وهذا كله غير قائم، حتى الآن على الأقل. إذ لم نلحظ تغييراً في مستوى الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، ولا زيادة في عدد القطع البحرية الأميركية، لا في الخليج ولا شرق المتوسط، حتى الزيادة التي طلبها ترامب في الموازنة العسكرية 2018–2019 جاءت تحت عنوان مواجهة التحدي الاستراتيجي، المتمثل بالصين وروسيا، كما بدا لافتا قوله عندما أبدى رغبته الانسحاب من سورية، إن الولايات المتحدة، أنفقت سبعة تريليونات دولار على حروبها في الشرق الأوسط، وكان الأجدر إنفاقها على البنية التحتية في أميركا. وعلى الرغم من مبالغته في الأرقام، على عادته، إلا أن ترامب بدا فاقد الشهية لدخول حرب جديدة تكلفه، باعتباره تاجرا، تريليونات أخرى من دون مردود مادي واضح. هذا يعني أن ترامب إنما يبيع حلفاءه الخليجيين الوهم، ويمارس معهم خداعا استراتيجيا عندما يجعلهم يبنون حساباتهم على فكرة أن واشنطن ستقاتل لهم إيران، في حين أنها تخطط للعكس تمامًا، أي ضرب الجميع بالجميع والخروج بمكتسبات من جرّاء ذلك، كما فعل بأزمة الخليج.

تم بحمد الله